النهار ٠١-٠٦-٢٠٢١

التغيّر المناخي والاقتصاد العالمي الجديد

مازن عبود

ثمة تحديات جديدة لعالم ما بعد كورونا. ثمة أسس جديدة لاقتصاد عالمي يعاد رسمه على أسس خضراء. وستكون لذلك تداعيات كبرى على الاقتصادات النامية عموما. فالتغيّر المناخي بحسب أستاذ الاقتصاد في جامعة ييل وليم نوردهاوس الذي يحمل جائزة نوبل للاقتصاد عن ورقته (Climate Change: The Ultimate Challenge for Economics)، هو العامل الخارجي الجوهري الذي تطاول تأثيراته جميع دول العالم. ولا يوجد أي بلد لديه حوافز أو قدرات كافية لحل المشكلة وحده، وعليه فإن التنسيق العالمي يعدّ أمرا أساسيا. صار تضمين ما كان خارجا عن تكاليف الإنتاج (التلوث اجمالا وتلوث الهواء تحديدا) في المعادلة امرا لا مفر منه. ومن هنا بدأت تتظهّر اتجاهات عالمية تدعو للانتقال الى الإنتاج النظيف وخفض معدلات انبعاثات الكربون في الهواء، وذلك عبر فرض ضرائب على الدول والصناعات توازي قيمة الضرر الذي تتسبب به، مما سيعيد تسطير قواعد جديدة ستكون لها تداعيات كبرى على الاقتصادات النامية والبلدان الاقل نموا التي ستجد نفسها عاجزة عن إيجاد التمويل اللازم لتحقيق ذلك من دون مساعدة، فتفقد قدراتها التنافسية امام شركات الدول الرائدة، الامر الذي يستوجب تعاونا دوليا على هذا الصعيد.

ثمة ضرائب يجب ان تستهدف استخدام الموارد، فلا يصار الى زيادة ضرائب الدخل، بل توزيع الوفر الناتج من تحقيق الحياد الكربوني على الناس. فالملوِّث هو من يسدد تكاليف الاضرار التي يتسبب بها. ولا يجب تحميل الناس تكاليف تدخّل الحكومات لحل أزمات تسببت بها الشركات نتيجة استهلاكها للطاقة الاحفورية على نحو غير فعّال. وستضمن القواعد الجديدة هيمنة الأفعل والاقوى. وسيختفي من هو اقل كفاءة.

أضحت مسألة إيجاد حلول لأزمة الاحتباس الحراري مادة ساخنة على طاولة التفاوض ما بين الحلفاء والاخصام تُستخدم لتطويع هذا وضمان استدامة سطوة ذاك. فأعيد احياء علاقات الولايات المتحدة الاميركية بالقارة الهرمة لمواجهة تحديات انتقال الريادة من الغرب الى ما هو ابعد من المحيط، وبالتالي ذوبان مكاسب الحرب العالمية الثانية.

لقد تحوّل البيت الأبيض بإدارة الرئيس جو بايدن الى خلية هدفها وضع اسس اقتصاد عالمي جديد يرتكز على الحياد الكربوني مع حلول العام ٢٠٥٠. فالرئيس بايدن لن يفوت قطار العصر، بل على العكس يسعى الى ضمان استدامة أدوار بلاده، وتسيير القطار وبناء نظام عالمي يتوافق مع مقاساتها ولا يتعارض مع مصالحها. وما خطوات وزيرة الخزانة الاميركية جانيت يلين وتحركات كل من وزير الخارجية انطوني بلينكن ومبعوث الرئيس الأميركي الخاص بالمناخ جون كيري إلا ترجمة لهذا التوجه.

هنالك مسألة وجودية عنوانها الاحتباس الحراري تسطّر قواعد التعاون الدوليّ، ويُعمل على تطويع الحلول لخدمة اقتصادات دول القرار ومصالحها. بدأت معالم الانتقال من عصر النفط الاحفوري الى عصر الطاقة المتجددة والإنتاج النظيف تتظهر، وستتظهر تباعا.

ثمة مرحلة جديدة ساهمت كورونا في تسريعها على الابواب. ومن لا يستطيع ان يكون على طاولة التفاوض سيصير حتما خارج المعادلة.

ثمة اقتصادات ستفقد ميزاتها وحيويتها وشركات ستصبح من الماضي. وفي خضم ذلك يتوجب علينا قراءة ما يجري واعادة تسطير اولوياتنا كي لا ينتهي ما تبقّى من ميزاتنا وشركاتنا.